



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الأحد ٢١ سبتمبر ٢٠٠٨ - السنة الخامسة عشرة - العدد (٣٩٤١)

محتويات العدد

- خليفة يدعو إلى تعزيز مكانة الإمارات دولياً
- مرقعاً عشرات القتلى والمرحى: الإرهاب يضرب مجدداً في باكستان
- المصالح الأمريكية في المنطقة: هل تصبح أهدافاً لـ "القاعدة"؟
- بوادر انشقاقات خطيرة في الائتلاف العراقي الحاكم
- روسيا تجنح للتهديئة في مواجهة تشدد واشنطن
- "الأزمة المالية" ومستقبل الاقتصاد الأمريكي
- تقرب روسيا من "أوبك" يثير قلق الغرب





أهمية استثمار هذا التحول الإيجابي

الدراسة التي أعدّها معهد «بيو» الأمريكي للأبحاث، ونشرت نتائجها، مؤخراً، في وسائل الإعلام، حول موقف المسلمين في العديد من الدول الإسلامية تجاه ابن لادن والعمليات الانتحارية، تشير إلى تحول له دلالاته المهمة، في إطار الحرب المستمرة والمعقدة ضد الإرهاب. حيث أكدت نتائج الدراسة أن عدد المسلمين المؤيدين لزعيم تنظيم «القاعدة»، أسامة بن لادن، والذين يعتبرون أن العمليات الانتحارية مقبولة، قد تراجع بشكل كبير، خلال الأعوام الستة الأخيرة.

السؤال المهم هنا هو: ماذا تعني هذه النتائج؟ تعني أكثر من أمر: الأول هو أن الإرهاب، وبرغم أنه ما زال قادراً على الضرب هنا وهناك وتنفيذ عملياته في مناطق مختلفة من العالم، فإنه يخسر التعاطف معه، ويكتشف مؤيدوه يوماً بعد آخر زيف دعاويه، ولعل ما حدث في العراق يمثل مؤشراً مهماً في هذا السياق، حيث جاء تنظيم «القاعدة» إلى هناك تحت ستار مقاومة الاحتلال الأجنبي بعد عام ٢٠٠٣، إلا أنه سرعان ما كشف عن وجهه الدموي ضد أبناء الشعب العراقي كافة، وهذا أدى إلى الانقلاب عليه من قبل أبناء العشائر، الذين شكّلوا «مجالس الصحة» لمقاتلته وطرده من مناطقهم. الأمر الثاني، هو أن الإرهاب يخسر حرب الأفكار، فإذا كان مؤيدوه يتراجعون، فإن هذا يعني أنه لم يعد قادراً على الاستمرار في إقناعهم بالمنطق الذي يقوم عليه أو «الفكرة» التي ينطلق منها، وهذا يمثل ضربة قوية لقوى التطرف والإرهاب، لأن خطر هذه القوى الكبير لا يكمن فقط في عملياتها الإرهابية المدمرة والدموية، وإنما أيضاً، وهذا هو الأهم، في الأفكار والتوجهات التي تعمل على ترويجها وإقناع الناس بها ونشرها. الأمر الثالث الذي تشير إليه نتائج الدراسة الأمريكية هو أن المسألة لا تتعلق بتشجيع الإسلام على الإرهاب والتطرف، كما زعم ويزعم بعضهم، وحاول أن يروج لذلك خلال السنوات الماضية، وإنما بقوى تربط نفسها به لخداع قطاعات من المسلمين، إلا أن انكشاف هذا الخداع مع الوقت يدفع هذه القطاعات إلى مراجعة مواقفها وتوجهاتها. وإذا كانت حرب الأفكار هي أهم جوانب الحرب ضد الإرهاب وقواه وتنظيماته وأخطرها، فإنه من المهم استثمار النتائج التي توصلت إليها دراسة معهد «بيو» بما يجرد الجماعات الإرهابية من مؤيديها والمتعاطفين معها بشكل نهائي، وهذا يكون من خلال سياسات تعالج الأزمات والمشكلات التي تستغلها هذه الجماعات وتستند إليها من أجل ممارسة الخداع وكسب المؤيدين، وفي مقدمة هذه المشكلات مشكلة الصراع العربي-الإسرائيلي، فلا شك في أن إيجاد حل عادل وشامل ومقبول من الأطراف كافة لهذا الصراع، سوف يمثل ضربة قوية لقوى التطرف والإرهاب التي تتاجر به وتستغله لترويج رؤاها، ودعمها كمبراً لقوى الاعتدال، السياسي والفكري، في منطقة الشرق الأوسط، وهي القوى التي تجدد نفسها في موقف صعب في ظل استمرار الصراع دون حل جذري ونهائي.

المدير العام

د. جمال سند السويدي

المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. ممدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

جدي مدبولي

علاء جمعة

كرمة المهري

د. باسل بشير

د. الزين الجمري

موقع النشرة على «الإنترنت»

(www.ecssr.ac.ae)

(ضمن موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)

ملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



العالم اليوم

في مواجهة التشدد الأمريكي: روسيا تجنح إلى التهدئة

يبدو أن روسيا قد بدأت تحدّ من اندفاعها نحو المواجهة مع الغرب والولايات المتحدة، بعد فترة من التصعيد الخطر بين الجانبين، على خلفية الحرب الأخيرة في جورجيا. فعلى الرغم من أن وزيرة الخارجية الأمريكية، كوندوليزا رايس، قد شنت هجوماً شديداً على روسيا، متهمه إياها بالتسلط في الداخل والعدوانية في الخارج، فإن الرد الروسي على هذه التصريحات قد جاء أقل حدة، حيث أكدت وزارة الخارجية الروسية أن روسيا لا تزال مستعدة للعمل مع الولايات المتحدة، وأنه لا نية لديها للانجرار إلى المواجهة، سواء كانت كلامية أو غير ذلك، وسعت الوزارة إلى إخراج ما حدث في جورجيا من أي سياق للحديث عن حرب باردة جديدة بين موسكو والغرب.

هذا الخطاب السياسي الروسي الذي تخلّى عن لهجة التصعيد التي ميزته تجاه الغرب، خلال الفترة الماضية، يندرج ضمن توجهات روسية هادفة إلى ترميم علاقاتها مع أوروبا، التي شهدت توترات ملحوظة، على خلفية الموقف الأوروبي المنتقد لموسكو في حربها مع جورجيا، ففي زيارة رئيس الوزراء الفرنسي، فرنسوا فيون، إلى روسيا، مؤخراً، أكد ونظيره الروسي، فلاديمير بوتين، ضرورة العمل من أجل وجود علاقات وثيقة بين روسيا وأوروبا، وقال بوتين إن كل ما تم الاتفاق عليه مع الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، حول الأزمة في جورجيا، سوف يتم تنفيذه. في الإطار نفسه نقلت «وكالة الأناضول للأخبار» عن مسؤول تركي، قوله إن تركيا وروسيا قد اتفقتا على حل خلاف تجاري كان قد انفجر بين الجانبين، بعد أن سمحت أنقرة لسفيتين أمريكيتين بالمرور عبر «مضيق البوسفور» التركي لتقديم مساعدات إلى جورجيا، في ظل أزمتهما الأخيرة مع روسيا.

هناك سببان يمكن أن يفسرا التوجهات الروسية الأخيرة: السبب الأول، ما أشارت إليه بعض المصادر الروسية من أن الإدارة الأمريكية تعمدت تفجير الصراع مع روسيا، وتصويره على أنه حرب باردة جديدة لتحقيق هدفين: الأول، لفت الأنظار عن مظاهر الفشل في العراق وأفغانستان، والثاني، دعم المرشح الجمهوري في انتخابات الرئاسة، جون ماكين، من خلال اختلاق صراع مع موسكو، يمكن التأثير في مشاعر الجماهير الأمريكية من خلاله، عبر الحديث عن الحرب الباردة من جديد. السبب الثاني، أن أوروبا، وعلى الرغم من انتقاداتها التصرفات الروسية في الأزمة مع جورجيا، فإنها أبدت حرصاً على عدم الخوض في صراع مفتوح مع موسكو، نظراً للمصالح الاقتصادية التي تربط الجانبين، خاصة في ما يتعلق بالنفط والغاز الروسيين اللذين يغذيان أوروبا. وهذا شجع روسيا على تغيير خطابها السياسي التصعيدي، حيث لم تلحظ خطأ أمريكياً-أوروبياً مستقماً في التصعيد ضدها. وهذا يمثل إضافة إلى المبررات التي يسوقها كثير من المحللين من أجل نفي إمكانية حدوث حرب باردة جديدة.

- ٣ * أهم الأحداث
- ٤ * الإمارات اليوم
- ٤ بنابات مخالفة لشروط السلامة
- ٥ * تقارير وتحليلات
- ٥ هل تصبح المصالح الأمريكية أهدافاً لـ «القاعدة» في الشرق الأوسط؟
- ٦ إيران.. هل تصبح أزمة خطرة خلال الأسابيع المتبقية من ولاية بوش؟
- ٧ بسبب تقارب الأصوات: الخبراء يتوقعون انتخابات أمريكية ساخنة
- ٨ الإدارة الأمريكية تدخلت بخطة إنقاذ: «الأزمة المالية».. أي تأثير في الاقتصاد الأمريكي؟
- ٨ بوادر انشقاقات واسعة في صفوف «الائتلاف الحاكم» في العراق.. قراءة تحليلية
- ١٠ * أخبار الساعة حول العالم
- ١١ موسكو
- ١١ مراقبون: تقرب روسيا من «أوبك» يثير قلق الغرب
- ١١ بكين
- ١١ الصين تأمل في إيجاد تسوية نزيهة ومعقولة لقضية الحدود مع الهند
- ١١ واشنطن
- ١٢ «نيويورك تايمز»: الاتفاق بين الولايات المتحدة والعراق بشأن «بقاء القوات» يواجه خطراً
- ١٢ واشنطن تخاطر بدخول حرب مع باكستان
- ١٣ برلين
- ١٣ كولونيا تستقبل مؤقراً مناهضاً للإسلام بمعارضة شعبية واسعة ...
- ١٣ تل أبيب
- ١٣ «معاريف»: فرص التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين ضئيلة ...
- ١٤ * متابعات اقتصادية
- ١٥ * الصحافة الخليجية في أسبوع





أهم الأحداث

موسكو ترفض إصدار عقوبات دولية جديدة بحق إيران
 قالت وزارة الخارجية الروسية، في بيان أمس، إن روسيا تعارض تبني «مجلس الأمن الدولي» عقوبات جديدة ضد طهران. وجاء في البيان أنه خلال اجتماع، الجمعة، لممثلي وزارات الخارجية للدول الخمس دائمة العضوية في «مجلس الأمن» وألمانيا، قالت روسيا: (إنها تعارض اتخاذ «مجلس الأمن الدولي» في هذه المرحلة لإجراءات إضافية) ضد إيران. وأضاف أن الجانب الروسي أكد ضرورة متابعة الجهود للعودة إلى الحوار البناء مع طهران بهدف التقدم في مسار التفاوض. وأضاف البيان أن المشاركين كافة في الاجتماع أعربوا عن دعمهم لتحركات «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، وأكدوا ضرورة تعاون إيران بشكل كامل وشفاف مع «الوكالة».

خليفة يدعو إلى العمل الجاد لتعزيز مكانة الإمارات في المجتمع الدولي

وجّه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- سفراء الدول الجدد إلى العمل بجد وإخلاص لتعزيز مكانة دولة الإمارات أمام المجتمع الدولي وإظهار ما توصلت إليه من تطور على مختلف المستويات. وقال سموه عقب أداء عشرة سفراء جدد للدولة لدى عدد من الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية، اليمين القانونية أمام سموه: «إننا نراكم أهلاً للثقة، ونأمل أن تضعوا نصب أعينكم خدمة الوطن والمواطنين». وذكر صاحب السمو رئيس الدولة: «إن هذه الخطوة تعبر عن رؤية دولتنا لتحقيق المزيد من المشاركة الفاعلة للمرأة الإماراتية في تحمل المسؤولية الوطنية وبناء نهضة الوطن».

إدانة إماراتية ودولية واسعة للاعتداء: مقتل ٦٠ شخصاً على الأقل في اعتداء على فندق كبير في إسلام آباد

قُتل ٦٠ شخصاً على الأقل، أمس، في انفجار سيارة مفخخة أمام مدخل فندق كبير في إسلام آباد، في أحد أكثر الاعتداءات دموية التي ينفذها إسلاميون مقربون من «القاعدة»، والتي قتلت أكثر من ١٢٠٠ شخص في عام ونيف. وقد دانت دولة الإمارات الاعتداء، وقالت وزارة الخارجية في بيان أصدرته، أمس: إن دولة الإمارات «تدين بشدة الجريمة النكراء التي ارتكبتها عناصر إرهابية، مساء أمس، في العاصمة الباكستانية (إسلام آباد) وأوقعت خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات». وأعلن البيت الأبيض في بيان، أن الولايات المتحدة «تدين بقوة» الاعتداء. فيما أعلنت الرئاسة الفرنسية أن «الاعتداء عمل دنيء تدينه فرنسا بشدة». وقد صرح وزير الخارجية البريطانية، أمس، أن الاعتداء هو «عمل مخز يعزز النية على مقاتلة العنف والتطرف في باكستان». وأعرب الاتحاد الأوروبي عن «صدمته» وعن دعمه لباكستان في مواجهة الإرهاب. فيما وصف الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، الاعتداء بـ «البشع»، وقال المتحدث باسمه، إن الأمين العام «يدين بشدة الهجوم الإرهابي البشع». من جانبه، توعد الرئيس الباكستاني، آصف علي زرداري، بالقضاء على «سرطان» الإرهاب وقال: «إن الإرهاب سرطان في باكستان، ونحن عاقدون العزم، إن شاء الله، على إنقاذ البلاد من هذا السرطان».

إدارة بوش تضع خطة بقيمة

٧٠٠ مليار دولار لحل الأزمة المالية

وضعت الإدارة الأمريكية خطة بقيمة ٧٠٠ مليار دولار لحل أسوأ أزمة ثقة تشهدها أسواق المال، تقوم على السماح لوزارة الخزانة بأن تشتري من المصارف أصولاً عقارية عاجزة عن بيعها لإعادة تحريك عجلة القروض. وهذه الخطة التي أرسلتها وزارة الخزانة إلى الكونغرس في وقت متأخر من الجمعة ووزعت، أمس، في الكابيتول، تمنح الحكومة لمدة عامين سلطة شراء أصول مرتبطة بالقروض العقارية، والتي تعتبر السبب الأول لهذه الأزمة المالية.

العراق: مقاتلون شيعية يصلون من إيران لتنفيذ اعتداءات

أكد قائد شرطة «ذي قار» في جنوب العراق، أمس، أن مجموعات مسلحة شيعية متطرفة تدرت في إيران، دخلت في الأيام الأخيرة العراق لتنفيذ اعتداءات بالقنابل ضد كبار المسؤولين. وقال الجنرال صباح الفتلاوي، إن «مجموعات خاصة» تضم الواحدة منها عشرة مقاتلين، اجتازت الحدود، آتية من إيران ووصلت إلى العمارة، كبرى مدن محافظة «ميسان» الشيعية في جنوب العراق. وأضاف أن «المجموعات الخاصة تعود من إيران بعدما تدرت على استخدام الأساليب الجديدة. ووصلت بعض المجموعات إلى الناصرية».



بنايات مخالفة لشروط السلامة

خطراً من مصادر الحرائق. ثالث المظاهر يتعلّق بالاستغلال السيئ لشقق البنايات وغرفها من أجل إسكان أكبر عدد ممكن فيها، حيث يتم اللجوء إلى تقسيم الغرفة الواحدة إلى غرف صغيرة عدّة، وتقسيم الشقة إلى شقق عدّة باستخدام مواد قابلة للاشتعال.

المسح الذي سوف تقوم به إدارات الدفاع المدني للبنايات في الدولة، لتحديد البنايات المخالفة، والتعامل معها حسب القانون الجديد، وفقاً لتصريحات مدير عام الدفاع المدني، سوف يكون محورياً في الوقوف على حجم المشكلة وطبيعتها وحصرها، وبالتالي التعامل الفاعل معها، خاصة بعد أن كثرت الحرائق في البنايات، وأصبحت أجهزة الإطفاء، على الرغم من حداتها وكفاءة القائمين عليها، تجد صعوبة كبيرة في التعامل مع بعضها، بسبب افتقار البنايات التي تشبّ فيها إلى إجراءات الأمن والسلامة.

المسألة هنا تتعلّق بأرواح الناس وممتلكاتهم، ولذلك فإنه من المهم التعامل معها بحزم وقوة، حيث يزيد غياب إجراءات الأمن والسلامة من الخسائر البشرية والمادية في الحرائق. ولا شك في أنه من المهم أن يحرص الناس على عدم السكن في البنايات التي لا تأخذ بمعايير الأمان، إلا أنه تحت ضغط مشكلة الإسكان والارتفاع الكبير في أسعار الإيجارات، فإن هناك اضطراراً إلى قبول السكن في أي مكان دون النظر إلى هذه المعايير، ولذلك فإن التعويل الكبير هو على القانون الجديد الذي يتم إعداده من أجل ردع ملاك البنايات المخالفة.

الحريق الذي شبّ في إحدى البنايات في أبوظبي منذ أيام، وأسفر عن إصابة نحو ٦٧ شخصاً، بينهم ١٤ رجل إطفاء، لفت النظر إلى قضية مهمّة تتعلّق بمدى توافر إجراءات الأمن والسلامة في البنايات السكنية والتجارية، فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها الدفاع المدني للسيطرة على الحريق، واستخدامه أحدث الأجهزة المخصّصة للتعامل مع الحرائق، فإن عدم تجهيز البنايات بوسائل الأمن والسلامة، عوّق عمل أجهزة الإطفاء، وبالتالي كان مسؤولاً عن العدد الكبير من الإصابات التي حدثت. من هنا تأتي أهمية تصريحات اللواء الركن محمد سالم بن كردوس العامري، مدير عام الدفاع المدني، للصحافة المحلية أخيراً، بأن هناك قانوناً جديداً للدفاع المدني في مراحل إعداده النهائية يفرض على البنايات المختلفة التزام إجراءات ومعايير الأمن والسلامة.

هناك الكثير من مظاهر المخالفة لمقتضيات الأمن والسلامة التي يمكن أن نجدها في الكثير من البنايات، أول هذه المظاهر وأخطرها هو غياب أو ضعف أجهزة الأمن والسلامة مثل أجهزة الإنذار ضد الحريق، أو خراطيم المياه المخصّصة لإطفائه، أو مخارج الطوارئ وغيرها. ثاني المظاهر يتعلّق بلجوء بعض ملاك البنايات، في محاولة لاستثمار الارتفاع الكبير في أسعار الإيجارات، إلى تأجير أسطح بناياتهم، على الرغم من أن هذه الأسطح غير مخصّصة للسكن أصلاً، وبالتالي يتم إنشاء بعض الغرف الخشبية التي تكون مصدراً

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

اليورو		الجنيه الإسترليني		الين الياباني		أسعار العملات مقابل الدولار
↑	١,٤٤٦٦	↑	١,٨٣١٥	↑	١٠٧,٤٥٠٠	
مزيج برنت دولار/ برميل		الغاز الطبيعي سنت/ م مكعب		نيكاي		أسعار النفط الخام والغاز
↑	٩٧,٩٠	↑	٤,٥٩	↓	٠,٣٢٤	
↑	٢٢٧٣,٩٠	↑	٧٤,٨٠	↑	٤٣١,٥٦	مؤشرات الأسهم العالمية
↑	١١٣٨٨,٤٤	↑	٣٦٨,٧٥	↑	١١٩٢٠,٨٦	

المؤشرات العامة

سوق أبوظبي المالي

المؤشر العام	(-) ٢,٦٣٪
الشركات المرتفعة	(٥) شركات
الشركات المنخفضة	(٣١) شركة
الشركات الثابتة	شركتان

سوق دبي المالي

المؤشر العام	(-) ٣,٠٢٪
الشركات المرتفعة	شركة واحدة
الشركات المنخفضة	(٢٨) شركة
الشركات الثابتة	--



بعد الهجوم على سفارة واشنطن في اليمن هل تصبح المصالح الأمريكية أهدافاً لـ «القاعدة» في الشرق الأوسط؟

خلال الفترة الماضية اقتصر نشاط «القاعدة» على مهاجمة أهداف داخلية في منطقة الشرق الأوسط، لكن استهداف السفارة الأمريكية في صنعاء، مؤخراً، طرح تساؤلات واسعة حول نوعية الأهداف المستقبلية لـ «القاعدة»، وهل تكون المصالح الأمريكية من بينها؟

الأمريكية، ولعلّ الهجوم الذي استهدف، الأربعاء الماضي، السفارة الأمريكية في صنعاء، يعدّ مثلاً واضحاً على ذلك، حيث جاء في سياق التهديدات التي أطلقتها «القاعدة» بتفجير سفارات بعض الدول الأجنبية في اليمن.

*** ثانياً:** ضيق الوقت أمام إدارة الرئيس بوش لتوسيع دائرة الحرب على الإرهاب، في ظلّ انشغال الولايات المتحدة بسباق الانتخابات الرئاسية، الذي يدخل مراحلها النهائية بعد وقت قصير، هذه الأوضاع تمنح «القاعدة» شعوراً بأن الفرصة باتت مهيأة لشنّ هجمات ضد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط في محاولة للتأثير في جهودها لمكافحة الإرهاب. ولكن الرئيس بوش أكد أهمية متابعة الحرب على الإرهابيين، وأشار إلى أن بلاده ستتابع تقديم الدعم للحكومات في العالم لمواصلة هذه الحرب. وأشارت بعض المصادر إلى أن هذا التوقيت يعدّ الأفضل من منظور «القاعدة» لتوجيه ضربات ضد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، لأنّ حكومات المنطقة، بدأت تدخل مرحلة الترقّب والانتظار لمن سيكون الرئيس الأمريكي القادم، وما يحمله من توجهات إزاء المنطقة وكيفية التعاطي معها وإدارة ملفاتها.

*** ثالثاً:** إخراج بعض الحكومات في الشرق الأوسط التي تحالفت مع الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، وتستهدف «القاعدة» ذلك من خلال محورين: أولهما، إظهار فشل هذه الحكومات في القضاء على عناصر «القاعدة» على أراضيها، وعدم نجاح استراتيجيات التعامل معهم. فمحاولة تفجير السفارة الأمريكية في صنعاء لم تكن الأولى هذا العام، فقد سبق أن تعرّضت في مارس الماضي لهجوم فاشل. المحور الثاني الرّد على حرب هذه الحكومات ضد عناصر «القاعدة».

باستثناء بعض الأهداف الأجنبية في الجزائر، التي وجّه لها تنظيم «القاعدة» في بلاد المغرب الإسلامي» مجموعة من الضربات على فترات متباعدة، لم يكن استهداف المصالح الأجنبية في المنطقة وارداً على أجندة «القاعدة» خلال الفترة الماضية، لسببين رئيسيين: أولهما انشغالها في محاربة القوات الأمريكية في العراق. والثاني، تركّز معظم نشاطها على المواجهات المسلّحة مع الحكومات في بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط، منها الجزائر على سبيل المثال، حيث كانت قوات الأمن تخوض مواجهة شرسة مع تنظيم «القاعدة»، بعد أن شنّ هجمات مكثفة على أهداف داخل العاصمة وخارجها. لكن استهداف السفارة الأمريكية في صنعاء، الأربعاء الماضي، وإعلان واشنطن أن الاعتداء يحمل بصمات «القاعدة»، أثارت تساؤلات واسعة حول إمكانية معاودة «القاعدة» استهداف المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وإلى أي مدى يمكن أن تنجح في ذلك؟ وعلى الرغم من صدور بعض التقارير التي تشير إلى تضائل قدرات «القاعدة» على شنّ هجمات على غرار ١١ سبتمبر، وأنّ التنظيم لم يعد لديه القدرة على توجيه ضربات شديدة للمصالح الأمريكية في الخارج، فإنّ هناك مجموعة من العوامل، يرى بعض المحللين أنها، سيكون لها دور كبير في تحويل هجمات «القاعدة» باتجاه المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط خلال الفترة المقبلة، من بينها:

*** أولاً:** عودة كثير من عناصر «القاعدة» الذين كانوا يقاتلون القوات الأمريكية في العراق إلى بلدانهم، بحسب كثير من المصادر. هذه العناصر، وبعد عودتها إلى بلدانها، سوف تقوم بتعويض خسارتها في العراق، والرّد على ما لحق بها من هزائم من خلال استهداف المصالح



بعد تقرير «الوكالة الدولية» الأخير

إيران.. هل تصبح أزمة خطيرة خلال الأسابيع المتبقية من ولاية بوش؟

تقرير «وكالة الطاقة الذرية» الأخير عكس بأس المنظمة الدولية من استجابة إيران للضغوط الدولية المبذولة عليها، لإعلان التفاصيل الخاصة ببرنامجها النووي، وهو ما يعني أن الرئيس بوش قد يجد نفسه تحت ضغوط شديدة للتحرك ضدها قبل انتهاء ولايته.

الواضح أيضاً أن الجولات الثلاث من العقوبات الدولية على إيران كان تأثيرها محدوداً للغاية، ولم تحقق الهدف منها، وأن كل ما يجري الآن لا يخرج عن محاولة تضيق الخناق على التعاملات المصرفية والاستثمار، وهو ما تلتفت عليه إيران بإيجاد قنوات بديلة في منطقة الخليج.

كما أن الصين أعلنت أنها لن تؤيد أي قرار بفرض جولة جديدة من العقوبات ضد إيران، وتبعتها تحذيرات روسية بأن القضية النووية الإيرانية «ليست مبرراً لإعلان الحرب».

وهذا يعني أن كل الطرق المؤدية لإجبار إيران على احترام القرارات الدولية مسدودة، وهو ما يجعل الغرب يتطلع إلى إسرائيل، حيث يحتدم الجدل الداخلي فيها حول توجيه ضربة استباقية إجهادية ضد المنشآت النووية الإيرانية على غرار ضرب المفاعل العراقي «أوزيراك» عام ١٩٨١، العيون تتجه الآن إلى إسرائيل، خاصة بعد أن قدمت وزارة الدفاع الإسرائيلية طلباً لشركة «بوينج» لشراء ٣٩ قنبلة ذكية قادرة على اختراق المواقع المدفونة تحت الأرض، في صفقة بقيمة ٧٧ مليون دولار، وإن صرّح بعض الخبراء الإسرائيليين بأنها ليست كافية لتدمير المنشآت الإيرانية. ولكن بعض المعلقين الإسرائيليين، ومنهم المؤرخ المعروف مارتن فان كريفلد، يرى أن إسرائيل قادرة على تحمّل ضربة نووية استباقية إيرانية، وأن ساحة القتال الحقيقية لن تكون إسرائيل، بل دول الخليج العربي. بعض المخططين الاستراتيجيين في طهران يعتقدون أن تلك هي نقطة الضعف الحقيقية لدى الولايات المتحدة والغرب عموماً. ومن الواضح أن إيران تتبع سياسة الغموض الاستراتيجي، خاصة بعد أن ثبتت جدوى هذه السياسة. وهذا أمر يمثل تحدياً للرئيس بوش باعتباره الاختبار الأخير لاستراتيجية الضربة الاستباقية التي وضعها.

على الرغم من أن الجدل الدولي الدائر مع إيران، بسبب برنامجها النووي، ترك صدارة العناوين الرئيسية لأحداث سياسية (مثل التدخل العسكري الروسي في جورجيا)، واقتصادية (مثل انهيار مؤسسة «ليمان براذرز» الأمريكية)، فإن أحدث تقرير صادر عن «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، يدلّ على أن الأزمة النووية ما زالت مشتعلة، لأنه عكس إحساساً باليأس، بدليل تعليق أحد مسؤولي الوكالة بقوله إن «الأزمة قد وصلت إلى طريق مسدود». فقد ذكر تقرير الوكالة أن إيران نجحت إلى حدّ كبير في استحداث أساليب لتخصيب الوقود النووي، وأن طهران لديها اليوم ٣٨٠٠ جهاز طرد مركزي تعمل بكامل طاقتها، وأنها نجحت في إنتاج ثلث المواد الانشطارية اللازمة لإنتاج القنبلة النووية.

وذكرت صحيفة «الجارديان» أن المعلومات التي أوردها التقرير الأخير أثارت نقطتين مثيرتين للخوف: الأولى، رفض طهران الإعلان بشكل تام عن برامجها النووية السابقة، التي باتت الوكالة الدولية تعتقد اليوم أنها، أو على الأقل جزءاً منها، مخصصة لإنتاج الأسلحة. والثانية، أن الوكالة تشكّ في تلقي إيران مساعدة فنية خارجية على أعلى مستوى لإجراء تجارب على أجهزة التفجير. واستبعدت الوكالة مجيء هذه المساعدة من ليبيا أو من شبكة عبدالقدير خان.

زاد من جرعة التشاؤم إزاء التقرير تصريحات مدير الوكالة، محمد البرادعي، المعروف بقدرته التفاوضية الفائقة، حول تخليه عن منصبه العام المقبل.

وترى الصحيفة أن الصورة الحالية يمكن أن تجعل من إيران اليوم الأزمة الأخطر خلال الأسابيع الأخيرة المتبقية من ولاية جورج بوش، فمن الواضح أن الجهود الدبلوماسية مع طهران لم تصل إلى شيء، وأنها استنفدت كل طاقتها. ومن



بسبب تقارب الأصوات: الخبراء يتوقعون انتخابات أمريكية ساخنة

رصدت استطلاعات الرأي حول موقف باراك وماكين منذ يونيو، حتى الآن، هدوءاً شديداً بحكم تقارب الأصوات بشدة بين المرشحين. وهذا يعني أن انتخابات نوفمبر ستكون ساخنة، يعزّز من سخونتها وجود نسبة تتراوح بين ٤٪ و ٨٪ من الناخبين المتردّدين.

لاحقاً. هذا في الوقت الذي لم يطرأ فيه أي تغيير يذكر على موقف ماكين.

ومن هذه القراءة يمكن استخلاص المؤشرات التالية:

* **أولاً:** إن السباق الانتخابي يتسم بالاستقرار إلى حد كبير، وذلك خلافاً لتوقعات بعضهم -في مراحل سابقة بالطبع- بأن السباق سيشهد تفاوتاً كبيراً لمصلحة الديمقراطيين.

* **ثانياً:** إن هناك عدداً كبيراً من فئة «الناخبين المتردّدين» الذين لم يحسموا اختياراتهم بعد، وهو وضع قد يتغير كلما اقترب السباق من منعطفاته الأخيرة. وفي سباق تتقارب فيه أصوات المرشحين دائماً ما يكون هدف المرشح الحصول على نسبة ٥٠٪+١، وهي نسبة كلا المرشحين قادر على تحقيقها من خلال أصوات الناخبين المتردّدين. وهذا يعني بالضرورة أن أصوات هذه الفئة ربما أصبحت العنصر الحاسم في تسمية الرئيس القادم.

* **ثالثاً:** إن تقارب الأصوات ربما كان سببه أن كلا المرشحين من الوجوه الجديدة. صحيح أن عام الانتخابات ليس عام الجمهوريين ولكن الجمهوريين اختاروا مرشحاً عُرف بمعارضته للحزب. أما

استطلاع راسموسين				
اليوم	أغسطس	يوليو	يونيو	
ماكين	٤٥.٨٪	٤٥٪	٤٣.٨٪	
أوباما	٤٧.١٪	٤٧.٣٪	٤٨.٧٪	
مترددون آخرون	٧.١٢٥٪	٧.٧٪	٧.٥٪	

استطلاع جالوب				
اليوم	أغسطس	يوليو	يونيو	
ماكين	٤٣.٥٪	٤٢.٦٪	٤٣٪	
أوباما	٤٥.٦٪	٤٦.٣٪	٤٦.١٪	
مترددون آخرون	١٠.٠٩٪	١١.١٪	١٠.٩٪	

استطلاعات أخرى				
اليوم	أغسطس	يوليو	يونيو	
ماكين	٤٢.٦٪	٤٢.١٪	٤١.٣٪	
أوباما	٤٥.٤٪	٤٦.٣٪	٤٧.٢٪	
مترددون آخرون	١٢٪	١١.٦٪	١١.٤٪	

الديمقراطيون فاختاروا شخصية مختلفة تماماً عن أي مرشح آخر في تاريخ الانتخابات الأمريكية.

* **رابعاً:** إن انتخابات نوفمبر ستكون ساخنة بحكم تقارب الأصوات بشدة بين أوباما وماكين.

جاء اختيار جون ماكين ساره بالين نائبة له على بطاقة الترشح عن الجمهوريين في انتخابات الرئاسة الأمريكية في نوفمبر ليقلب السباق الرئاسي رأساً على عقب. فترشيح بالين جاء بعد أن شعر الديمقراطيون، بعد اختيار جوزيف بايدن نائباً لباراك لأوباما، بأنهم باتوا على مرمى حجر من البيت الأبيض. هذا الانقلاب انعكس بشدة على مستويين: الأول، نتائج استطلاعات الرأي الأخيرة التي سجّلت تقارباً شديداً بين المرشحين الرئيسيين. والثاني، حالة الفرع التي انتابت المعسكر الديمقراطي والتي جعلت أوباما، المعروف بتركيزه على القضايا دون الأفراد، ينحو منحى جديداً بشنّ هجوم كاسح على ماكين ونائبته.

وذكر موقع «ريل كلير بوليتيكس» أن الجدول المرفق يؤكّد توقعات معظم المحللين والمخططين الاستراتيجيين للحملات الانتخابية بأن انتخابات نوفمبر ستكون ساخنة بسبب التقارب الشديد في الأصوات بين أوباما وماكين:

فاستطلاع «راسموسين» يظهر عدداً أقل من الناخبين المتردّدين/الآخرين، وهي فئة بدأ حجمها بالتراجع مع مرور الوقت. ومنذ شهر يونيو نجح ماكين في الصعود، وإن كان هذا لا يمنع أن موقف أوباما، اليوم، أصبح أفضل ممّا كان عليه في يوليو أو أغسطس. ونجد شيئاً مشابهاً في الاستطلاعات الأخرين، حيث نجد أوباما يقف عند النقطة التي كان عليها في يونيو، فيما أوغل ماكين في الصدارة بفارق أربع نقاط. وتراجع عدد الناخبين المتردّدين/الآخرين بمعدّل ٣,٧ نقطة. واستطلاع «راسموسين» و«جالوب» يشيران إلى أن ماكين استفاد كثيراً من النجاح الذي حققه «مؤتمر الجمهوريين العام» من حيث دعم قاعدته الانتخابية. نقطة أخرى أبرزها استطلاع «جالوب» هي أن أداء أوباما كان ضعيفاً مع بداية الصيف، وأن المرشح تدارك هذا النقص



الإدارة الأمريكية تدخلت بخطة إنقاذ: «الأزمة المالية».. أي تأثير في الاقتصاد الأمريكي؟

قال وزير الخزانة الأمريكي، هنري بولسون، إن ما حدث من اضطرابات في الأسواق المالية داخل الولايات المتحدة وخارجها يعتبر أزمة تتطلب اتخاذ خطوة حاسمة لتبني منهج يعالج جذور المشكلة الكامنة في النظام المالي الأمريكي. ولكن على الرغم من هذا الاعتراف الصريح بالأزمة وآثارها على الاقتصادين الأمريكي والعالمي، فإن المحللين والخبراء يؤكدون أن ركائز الاقتصاد الأمريكي لا تزال راسخة.

الدليل على استمرار ثبات ركائز الاقتصاد الأمريكي يكمن في جانبين مهمين:

* الغالبية لا تزال في سوق العمل.

* غالبية من هم في سوق العمل لا يزالون يسدّدون أقساط الرهون العقارية كالمعتاد.

يضاف إلى ما سبق أن بنك «الاحتياطي الفيدرالي» ومصارف مركزية أخرى ضخّت مليارات الدولارات في أسواق الائتمان بهدف مساعدة الاقتصاد العالمي على الاستمرار واقفاً على قدميه. وعلى العموم، الاقتصاد الأمريكي والعالمي، على حدّ سواء، يمكن أن يمرّ بأوقات ازدهار وقوة والعكس أيضاً، إلا أن الانطباع الخطأ السائد لدى كثيرين هو أنه ما دامت هناك سياسة اقتصادية فإنها كفيلة بمنع حدوث أي مشكلة في الاقتصاد.

وزير الخزانة الأمريكي قال في المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم الجمعة الماضي، إنه على قناعة كاملة بأن الخطوات التي اتخذها بنك «الاحتياطي الفيدرالي» ستكلف المواطنين الأمريكيين أقل بكثير مما كان من المحتمل أن يتكبّدوه في حال استمرار انهيار المؤسسات المالية وعجز أسواق الائتمان عن تمويل التوسّع الاقتصادي. وقال إن إنقاذ هذه المؤسسات باستخدام أموال دافعي الضرائب ليس خياراً جيداً ولكن الخيار الأسوأ هو عدم فعل شيء تجاهها. ثمّة إجماع في واشنطن على أن الاستجابة للأزمة على المستوى الفيدرالي لم تكن كافية بالقدر اللازم الذي كان من المحتمل أن يكون في شكل حلّ يعيد الثقة والاستقرار إلى الأسواق المالية.

* آثار محتملة للأزمة

لا شك في أن ما حدث في «وول ستريت»

بالنظر إلى الهلع والاضطراب الذي ضرب أسواق الأسهم والأسواق المالية بصورة عامة داخل الولايات المتحدة وخارجها، خلال الأيام الأخيرة، ترى هل يمكن القول إن ما حدث كان خطأ، وهل كان ينبغي على بنك «الاحتياطي الفيدرالي» إنقاذ «ليمان براذرز» و«أيه آي جي» وغيرهما؟ على هذا السؤال يردّ تيد ترومان، المسؤول السابق بوزارة الخزانة الأمريكية، قائلاً إن ما حدث لم يكن إنقاذاً بقدر ما كان محاولة لتلافي التبعات السلبية المحتملة على الأسواق المالية وعلى الاقتصاد بصورة عامة، وقال أيضاً: هذا الإجراء ربما يكون قد أدّى «عرضاً» إلى إنقاذ المؤسسة أو بعض الأفراد ولكن الغرض الأساسي لم يكن الإنقاذ بل حماية الأسواق المالية والاقتصاد من الآثار السلبية للإفلاس.

* برغم الأزمة لا تزال ركائز الاقتصاد الأمريكي راسخة

وقال ترومان، الذي كان يتحدث في لقاء أجرته معه مجلة «فورين بوليسي» إنه يتفق مع كل من الرئيس جورج بوش ووزير خزانته، هنري بولسون، على أن ركائز الاقتصاد الأمريكي لا تزال صلبة وراسخة. وقال إن الدليل على ذلك واضح هو أن ما يزيد على عام كامل من الاضطرابات المالية لم تترك أثراً يذكر على الاقتصاد الأمريكي، وأشار في هذا السياق إلى أن التراجع بنسبة ٢٥٪ في سوق الأسهم وتراجع أسعار العقارات بنسبة ١٥٪ لم يترك أثراً سلبياً عميقاً على الاقتصاد الأمريكي. وعلى الرغم من ازدياد معدل البطالة، فإن الرواتب لم تتأثر، بل إن نسبة الإنتاج في الوقت الراهن أعلى من نسبة الإنتاج في هذا الوقت نفسه من العام الماضي، وهذا يناقض تماماً ما يقال عن انكماش الاقتصاد الأمريكي وحاجته إلى إعادة بناء جذرية. ويقول محللون إن



الأسواق المالية. وقال وزير الخزانة الأمريكي إن «الاقتصاد الأمريكي يواجه تحديات غير مسبوقه تتطلب خطوات غير مسبوقه».

لم تعرف بعد تكلفة برنامج الإنقاذ الذي تعتمزم إدارة بوش تطبيقه، ولا تعرف حدوده ولا ما إذا كان سيشمل أرصدة تعود إلى مؤسسات مالية خارج الولايات المتحدة. كما لا تعرف بعد النتائج الاقتصادية والمالية للقروض الهائلة التي تتطلبها عمليات الإنقاذ.

في ضوء الإجراءات الإنقاذية الأمريكية، فإن أسواق الأسهم من سيدني إلى لندن شهدت انفراجة وأجواء تفاؤل. وفي تقرير إخباري نشرته صحيفته «المجارديان» نقل عن مسؤول في شركة مالية قوله إن «لا أحد يعرف مدى استمرار أجواء التفاؤل هذه، إلا أن مجرد الاستجابة لشائعات حول الخطوات التي اتخذت لعلاج الأزمة أثبتت إمكانية أن يصبح الجو الجديد بداية لنهاية الاضطرابات التي أحدثتها الأزمة المالية».

* الخطة تحول كامل في موقف إدارة بوش

بوش وكبار مستشاريه ظلوا معارضين لأي عملية إنقاذ كبيرة يتحملها في نهاية الأمر دافع الضرائب. إلا أن أزمة الرهون العقارية أجبرت وزارة الخزانة وبنك «الاحتياطي الفيدرالي» على اتخاذ الخطوات اللازمة لإنقاذ بعض المؤسسات. وعندما فشلت جهود عدد من المصارف المركزية في إعادة الثقة للأسواق اكتسبت خطط الإنقاذ أهمية وطالب كبار المسؤولين بنهج شامل للمعالجة.

تباينت مواقف مرشحي الرئاسة من الأزمة المالية وطرق علاجها. فمرشح «الحزب الجمهوري»، جون ماكين، يرى ضرورة فرض قواعد منظمة، فيما الموقف الديمقراطي تجاه القواعد المنظمة يؤيد إزالة القواعد المنظمة وترك المسألة للسوق ليقرر فيها، فضلاً عن اقتراح ديمقراطي بضخ رأس المال في المصارف من خلال شراء الأسهم وترك الأمر للبنوك كي تقرر بشأن التخلص من موجوداتها القابلة للخسارة، بالإضافة إلى مقترح ديمقراطي بإنشاء هيئة لشراء أسهم الرهون العقارية.

ستكون له آثاره على اقتصاد الولايات المتحدة وعلى الاقتصاد العالمي وعلى الأفراد داخل الولايات المتحدة وخارجها، إلا أن الآثار التي ستتركها الأزمة على الأفراد تتركز في معظمها على الجوانب الائتمانية. فقد أشار ترومان إلى أن شروط الائتمان ستكون أكثر صرامة، إذ حتى الجهات التي لم تكن لديها مشكلات ائتمانية، على مستوى الأفراد والشركات، ستواجه إجراءات صعبة في الحصول على ائتمان مستقبلاً. من الآثار المتوقعة أيضاً فقدان أعداد كبيرة من العاملين في الأسواق المالية لوظائفهم.

يتوقع أيضاً أن تضم قائمة الإفلاس مصارف وشركات مالية أخرى مستقبلاً، وهذا أمر وارد بطبيعة الحال عندما يصاب الاقتصاد بالبطء. وفي هذه الحالة أيضاً ليس هناك الكثير مما يمكن أن تفعله السياسة الاقتصادية ولا حتى السياسة النقدية في تقليل مخاطر حدوث حالات إفلاس وانهيار أخرى.

أما مسؤولية الأزمة الراهنة، فيرى المحللون أنها تشمل ثلاث جهات:

- * سياسات الاقتصاد الكلي.
- * السياسة المالية الأمريكية.
- * السياسة النقدية الأمريكية والسياسات النقدية للدول الرئيسية.

* ما تكلفة عمليات الإنقاذ؟

في إطار سعيها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وتجنب حدوث انهيار جديد، أعلنت إدارة الرئيس جورج بوش أنها بصدد تقديم تشريع إلى الكونجرس، وأعلن بوش عن إجراءات أخرى للسيطرة على المضاربات في الأسواق ووقف استخدام المضاربات التي تتسبب في مخاطر مالية وأضرار. إلا أن الحكومة الأمريكية قررت إنقاذ بعض المؤسسات المالية وليس كلها، إذ لا تستطيع أن تستخدم أموالاً كيفما شئت في عمليات إنقاذ المصارف والشركات المالية.

لم يعرف بعد المبلغ على وجه التحديد، إلا أن الحكومة ستضطر إلى ضخ مئات المليارات من أموال دافعي الضرائب لهذا الغرض. أثارت هذه القضية جدلاً واسعاً داخل «الكونجرس»، وفي الوقت نفسه أثارت التفاؤل مجدداً داخل



بؤادر انشقاقات واسعة في صفوف «الائتلاف الحاكم» في العراق.. قراءة تحليلية

برهنت حدة الخلافات السياسية الأخيرة بين الحكومة المركزية والأكراد، حول رفض دخول قوات حكومية إلى عدد من المناطق العراقية من جهة، والصراع الدائر بين أحزاب «الائتلاف الحاكم» في ما بينها، من أجل السيطرة على مجالس المحافظات في الانتخابات المقبلة من جهة ثانية، على هشاشة «أواصر الثقة» في ما بينها، منذرة في الوقت نفسه بفشل العملية السياسية وتهديد مستقبلها الدستوري بالكامل.

قومية من العرب والتركمان والأكراد و(٤٪) للأقليات الأخرى، في حين يريد الأكراد حصّة الأغلبية وضمّها إلى مناطقهم الأخرى.

* يسعى الأكراد، كما يرى مراقبون، إلى إضعاف المركز «بغداد» بحيث لا تكون أقوى من الفيدراليات، لأسباب أكدها أكراد قياديون، تتمثل بخشيتهم من عودة «المركز الديكتاتوري» السابق مرة ثانية ليفرض سيطرته من جديد على عموم العراق، ولهذا السبب أيضاً فإنهم رفضوا تسليح الجيش العراقي بالطائرات الأمريكية بصفقة كان مزماً إبرامها مع الحكومة المركزية، وقد كشف المالكي، الأربعاء الفائت، عن هذه النقطة بقوله «إن بعضهم (في إشارة إلى الأكراد) يرى أن الحكومة المركزية يجب أن تكون بهذا المستوى من الضعف»، لكن هذا يتناقض مع الهدف الأساسي لبناء دولة قوية قادرة على حماية نفسها.

* وفي سياق تفاقم حدة الخلاف مع المالكي و«حزب الدعوة» التابع له، فإن اتهامات شديدة اللهجة صدرت عن قادة «حزب الحكيم» وميليشيا «بدر» المسلحة التابعة له، تندّد بالحملة الأخيرة التي قام بها المالكي لتشكيل «مجالس إسناد العشائر» في مناطق الوسط والجنوب من العراق باعتبارها، من وجهة نظر الحكيم وأنصاره، ميليشيات جديدة للمالكي ويتمويل من «الدولة»، فضلاً عن أنها بمنزلة استعداد لحشد أكبر عدد من الأصوات لإسناد قائمة المالكي في الانتخابات المقبلة لمجالس المحافظات، غير أن قيادياً بارزاً تابعاً لجناح المالكي ردّ على هذه الأقوال، بالمقابل، بتهم حادة وجّهها إلى حزب الحكيم وميليشياته بقوله إن «المجلس الأعلى» يريدون السيطرة على مجالس المحافظات وحدهم خارج سلطة الدولة.

أكد رئيس الحكومة العراقية، نوري المالكي، أنه «لا يمكن قيام الدولة من دون السلطة المركزية»، وأن «الشراكة السياسية» لا تعني «فيتو» يوضع من طرف ضد طرف آخر، مشيراً إلى أن «المطالبة بحكومة مركزية قد أثارت بعضهم (في إشارة إلى الأكراد)»، موضحاً أن هذا لا يعني نفياً للفيدرالية، بل نريد أن نقول إن «الحكومة المركزية أقوى من الفيدراليات، لا أن تكون الفيدراليات أقوى من الحكومة المركزية، ولا نريد أن يفكر بعضهم بأن وظيفة الحكومة المركزية عملية جمع المال وإنتاجه وتوزيعه».

محللون سياسيون يرون أن ثمة خلافات جوهرية قد برزت بشكل جليّ بين الكتل السياسية الرئيسية الحاكمة وهي الأكراد، من جهة، و«الائتلاف الموحد» (الشيوعي)، من جهة ثانية، وذلك خلال الأسابيع القليلة الماضية من خلال الأحداث التالية:

* بعد فشل البرلمان العراقي، حتى الآن، في التوصل لإيجاد حلّ لـ «أزمة كركوك»، بسبب إصرار الأكراد على مطالبهم بالسيطرة على الإدارة السياسية في المدينة، ثم رفضهم تنفيذ قرارات الحكومة المركزية الخاصة بدخول قوات الجيش إلى مناطق في محافظات عديدة، بذريعة أن المناطق تابعة للأكراد، وأن ميليشياتهم المسلحة «البيشمركة» تسيطر عليها، كل هذا وسّع من فجوة الخلاف الدائر بينهما، الأمر الذي فسّره الأكراد على أنه «مؤامرة خطيرة ضدهم».

* أيضاً كان الأكراد يعولون على حليفهم القوي «المجلس الأعلى» برئاسة الحكيم للتصويت لمصلحتهم برفض المادة (٢٤) الأخيرة الخاصة بكركوك، التي رفضها الأكراد، في يوليو الماضي، بشدة بسبب تضمينها توزيعاً متساوياً للسلطة الإدارية في المدينة على أساس (٢٢٪) لكل



بكين

الصين تأمل في إيجاد تسوية نزيهة ومعقولة لقضية الحدود مع الهند

صرّح نائب الرئيس الصيني، شي جين بينج، يوم الجمعة الماضي، بأنه يأمل في إيجاد إطار نزيه ومعقول لتسوية قضية الحدود بين الصين والهند في وقت مبكر. وقال شي في أثناء اجتماعه مع مستشار الأمن القومي الهندي، إم. كيه نارايانان، الذي وصل إلى الصين، لحضور الاجتماع الصيني-الهندي الـ (١٢) حول قضية الحدود «ينبغي على البلدين الحفاظ على السلام والهدوء في منطقة الحدود قبل حلّ قضية الاختلاف عليها». وأعرب شي عن أمله في وضع إطار من خلال إجراء مشاورات على قدم المساواة وحوار وديّ ويقبله الطرفان. وتشترك الصين والهند في حدود يصل طولها إلى نحو ألفي كم، ولم يتم ترسيم الحدود رسمياً حتى الآن. وكانت الدولتان قد بدأتا في بحث قضايا الحدود في الثمانينيات من القرن الماضي. وللحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة الحدود، تمّ توقيع اتفاقيتين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦. وفي عام ٢٠٠٣، قام رئيسا حكومتي البلدين بتعيين ممثلين خاصين لأعمال الترسيم. وفي عام ٢٠٠٥، وقّعت الصين والهند اتفاقية للخط العام السياسي للترسيم خلال زيارة رئيس مجلس الدولة، ون جيا باو، للهند. كما أعلنت الدولتان شراكة تعاون استراتيجية. وقال شي إن الإنجازات التي تحقّقت خلال الاجتماع المتعلّق بالحدود ستعود بالنفع على الجانبين وستزيد الثقة الإستراتيجية المتبادلة. وأضاف: «أنه يتعيّن على الجانبين النظر إلى العلاقات الثنائية بمنظور استراتيجي وطويل الأجل، وتوسيع الأرضية المشتركة، والتعامل مع النزاعات على نحو صحيح لدفع العلاقات طويلة الأجل والمستقرة قدماً». وتعهد بأن تلتزم الصين بتنمية الشراكة الاستراتيجية والتعاون للسلام والازدهار مع الهند، وأكد أن العلاقات الودية الصينية-الهندية ستعود بالنفع عليهما وعلى آسيا وعلى العالم بأسره. من جانبه قال نارايانان إن الحكومة الهندية تأمل في تحقيق التوافق الذي توصل إليه زعيما البلدين لتسوية قضية الحدود. وقال إن الهند تولي اهتماماً بالعلاقات مع الصين وستعزّز هذه العلاقات.

موسكو

مراقبون: تقرب روسيا من «أوبك» يثير قلق الغرب

تتوقّع وزارة الطاقة الروسية توقيع مذكرة تعاون بين روسيا ومنظمة البلدان المصدّرة للنفط (أوبك)، في شهر أكتوبر المقبل. وقال وزير الطاقة الروسي، سيرجي شماتكو، في حديث للصحفيين في موسكو يوم الجمعة الماضي: «إن حوارنا مع (أوبك) جيد، ولا توجد مشكلات. وتمّ الاتفاق مع قيادة المنظمة على تنظيم لقاء في موسكو في أكتوبر. ونعوّل على دراسة مقترحاتنا. وتشير المعلومات المتوافرة لديّ إلى أن الموقف من الاقتراحات الروسية إيجابي». كما أعلن شماتكو أنه سيجري في النصف الثاني من نوفمبر لقاء بين ممثلين عن البلدان المنتجة للغاز على مستوى وزاري. وتتعلّق المقترحات الروسية بتنظيم حوار دوري بشأن الطاقة مع «أوبك»، والتعاون في المجالات الأساسية، وبالمرتبة الأولى في مياادين أمن الطاقة العالمي، وتبادل المعلومات بشأن تحليل حالة سوق النفط العالمية والتكهّنات بشأن تطوّرها، والبحوث العلمية في قطاع الطاقة. ويرى الخبراء أن اتجاها روسيا إلى توطيد العلاقات مع منظمة البلدان المصدّرة للنفط (أوبك) قد أثار قلق الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة؛ لأنه بمقدور «أوبك» وروسيا فرض سيطرتهم على نصف سوق العالم للنفط. ويخشى الغرب أن تستخدم روسيا المنزعة من وقوفه إلى جانب نظام الحكم الجورجي العدواني، نفوذها مع أعضاء في منظمة «أوبك» في محاولة للتحكّم في أسعار النفط والصادرات النفطية، خاصة أن اثنين فقط من أعضاء هذه المنظمة يعدّان من حلفاء أمريكا والغرب -السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة-. وإذا أصبحت روسيا عضواً في «أوبك» فسوف يشتدّ صدام الرأس لدى الغرب. كما سيصاب الغرب بالصداع حتى إذا اكتفت روسيا بتوثيق التعاون مع هذه المنظمة. يذكر أن منظمة البلدان المصدّرة للنفط (أوبك) قرّرت في ختام الاجتماع الوزاري الـ (١٤٩) تخفيض إنتاج النفط. والأغلب حسب تقديرات الخبراء أن قرار «أوبك» تأثر في النهاية بأسباب سياسية ترجع إلى مطالبة بعض أعضاء المنظمة، بخفض إنتاج النفط حتى لا يهبط سعر برميل النفط عن ١٠٠ دولار.



مجلة «تايم» الأمريكية:

واشنطن تخاطر بدخول حرب مع باكستان

كتب روبرت بار مقالاً نشرته مجلة «تايم» ذكر فيه أنه على الرغم من انشغال «وول ستريت» في الصخب والفوضى، فلا أحد يعي أن الولايات المتحدة الأمريكية على شفى الوقوع في مغبة الحرب مع باكستان. فيوم الثلاثاء الماضي أمر الجيش الباكستاني قواته بالتصدي لأي غارة مستقبلية تقوم بها القوات الأمريكية على الأراضي الباكستانية. ومن ثم فقد طار رئيس الأركان المشتركة، مايك مولن، إلى العاصمة الباكستانية (إسلام آباد) في محاولة منه لتهدئة حدة التوترات المتصاعدة. ولكن يبقى انتهاك القوات الأمريكية لحرمة الأراضي الباكستانية أمراً حقيقياً. ثم يضيف الكاتب بأنه يجب أن نتساءل عما إذا كانت إدارة بوش تعي ما تقحم نفسها فيه. وفي حال إذا ما نسي الجميع، فإن باكستان دولة ذات تسليح نووي، كما أنها على شفى حفرة من الخوض بحرب أهلية، كما يوجد شقاق بقيادتها السياسية. وبكلمات أخرى، هي أفضل وصفة لصنع كارثة. ثم يضيف الكاتب متسائلاً هل حقاً الشبح الذي يطارد الأمريكيين منذ الحادي عشر من سبتمبر يساوي هذا الثمن؟ فليس هناك أدنى أثر لأسامة بن لادن منذ هروبه من «تورا بورا» في أكتوبر ٢٠٠١، وهناك علامات قليلة على كونه لا يزال على قيد الحياة. ويضيف الكاتب بأن القوات الأمريكية تدخل منذ ستة أعوام إلى الأراضي الباكستانية. إلا أنها كانت دائماً تتسم بالهدوء، كما أنها لم تكن تتعدى ما يزيد على مئة ياردة. ولكن هذا كله قد تغير خلال الشهر المنصرم، فبعد الغارات الجوية الأمريكية على الأراضي الباكستانية، وتصريح صحيفة «نيويورك تايمز» بأن القوات الأمريكية رسمياً قد منحت الضوء الأخضر لدخول الأراضي الباكستانية دون إذن مسبق من الحكومة الباكستانية، ومن ثم فلم يكن أمام باكستان من خيار سوى الرد. ويختتم الكاتب مقاله متسائلاً بأنه: هل ينبغي حقاً إضافة باكستان إلى لائحة خصوم الولايات المتحدة الأمريكية؟

«نيويورك تايمز»: الاتفاق بين الولايات المتحدة والعراق بشأن «بقاء القوات» يواجه خطراً

كتب ستيفن لي مايرز وسام داجر تقريراً نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» كشف فيه خفايا تأجيل الاتفاق النهائي بين الحكومتين العراقية والأمريكية بشأن السماح ببقاء القوات الأمريكية على أرض العراق لما بعد العام الحالي، بعدما كان الجانبان قد أوشكا على توقيعه، بسبب اعتراضات بعض القادة العراقيين، ما يهدد بانتهاء الاتفاق، الذي قدم فيه الرئيس بوش العديد من التنازلات لحكومة نوري المالكي ومنها الموافقة على انسحاب القوات الأمريكية بنهاية عام ٢٠١١، وكشف تقرير مراسلي «نيويورك تايمز» أن بعض نقاط الاختلاف تضمّ منح الحصانة للجنود الأمريكيين من الوقوع تحت طائلة القانون العراقي أسوة بالحصانة التي يتمتع بها الجنود الأمريكيون حول العالم، إلا أن الحكومة العراقية تصرّ على خضوعهم للقانون العراقي إذا ارتكبوا أعمالاً مخالفة خارج نطاق العمليات العسكرية، مثلما حدث مؤخراً حينما قتل جندي أمريكي رجلاً عراقياً في السوق. من ناحيته أعرب البيت الأبيض عن ثقته في التوصل إلى اتفاق قبل نهاية ديسمبر المقبل، موعد انتهاء انتداب الأمم المتحدة الذي يسمح ببقاء القوات الأمريكية في العراق. ويوضّح التقرير أن موافقة الرئيس بوش على تحديد موعد لانسحاب القوات كان تلطيفاً من تحذيراته السابقة بأن تحديد موعد للانسحاب سيأتي بآثار عكسية، وفي الوقت نفسه فإن هذا الموعد ليس نهائياً ومن الممكن تغييره إذا لم يستمر تحسّن الأوضاع الأمنية. ثم يستشهد التقرير برأي مايكل أوهانلون، المحلل بمؤسسة «بروكينجز»، بقوله إن معارضة المالكي تعكس مجموعة من العوامل منها الوطنية العراقية والضرورات السياسية الداخلية، ورغبته في انتظار نتائج الانتخابات الأمريكية بفرض أن الرئيس القادم سيقدم شروطاً أفضل للاتفاق. بل إن المالكي ألح إلى احتمال المطالبة بتمديد انتداب الأمم المتحدة بناءً على الشروط العراقية، هو ما سترفضه الولايات المتحدة، حينها تصبح قواتها دون غطاء قانوني.



تلال أرييب

«معاريف»: فرص التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين ضئيلة

نشرت «معاريف» في الخبر الرئيسي بقلم عمير رباورت أن «من يدعي بأنه كلما مرّ الوقت سيرتفع ثمن اتفاق السلام، محق. فقد تبين من المحادثات التي أديرت، مؤخراً، أن الفلسطينيين لن يوافقوا على أن تبقى مدينة «أرييل»، التي يسكن فيها نحو ١٧ ألف نسمة، تحت السيادة الإسرائيلية، ويطالبون بإخلاء كل المستوطنات في «يهودا والسامرة». كما يطالبون بأن يكون للدولة التي سيقبمونها جيش». واعتبرت الصحيفة أن «هذه المواقف بعيدة الأثر أكثر مما في مسودات الاتفاق التي كانت في «كامب ديفيد» بين إيهود باراك وياسر عرفات عام ٢٠٠٠، وأن مطالب الفلسطينيين أصبحت أكثر تصلباً بسبب مساعي أولمرت وبوش لعرض إطار اتفاق سلام قبل نهاية ولايتهما». ونقلت تقدير جهاز الأمن بأن «مطلب الفلسطينيين وإن كان يعدّ تراجعاً عن التفاهم بشأن تبادل الأراضي إلا أنه قد يعتبر موقفاً أولياً وفي النهاية سيوافق الفلسطينيون على المساومة». ولأحظت الصحيفة أن «من ناحية محافل الأمن الإسرائيلية، فإن المطلب الأكثر مفاجأة للفلسطينيين هو الاحتفاظ بجيش. وذلك لأنه في المحادثات الماضية وفي مسودات اتفاق سابقة كان واضحاً، على الأقل من ناحية إسرائيل، بأن الدولة الفلسطينية التي ستقوم ستكون مجردة تماماً من السلاح». وتحدّثت الصحيفة عن مطلب آخر يطرحه الفلسطينيون ويرفضه الجيش الإسرائيلي رفضاً باتاً، بل ويعتبره «غريباً»: «استئناف الخطة لفتح «معبر آمن» بين الضفة وغزة، عبر جنوب البلاد. وتعتبر محافل أمنية هذا المطلب «سخيفاً»، في ضوء سيطرة «حماس» على القطاع، وفي وقت يرى فيه رجال «فتح» القطاع كجزء من أراضي السلطة برغم الواقع على الأرض». ثم ذكرت الصحيفة مطلباً آخر للفلسطينيين هو «الشراكة مع إسرائيل في الملكية على مصادر المياه في المخزون الجوفي للجبل وفي نهر الأردن». وفي الختام أبرزت الصحيفة الاعتقاد الإسرائيلي بأن «فرص اتفاق الإطار مع الفلسطينيين طفيفة».

برلين

كولونيا تستقبل مؤتمراً مناهضاً للإسلام بمعارضة شعبية واسعة

استقبلت مدينة كولونيا (غرب ألمانيا) بقلق، يوم الجمعة الماضي، انعقاد مؤتمر «معادٍ لانتشار الإسلام»، دعا إليه ممثلو اليمين المتطرّف الأوروبي. ونظم المؤتمر حركة «برو كولن» (من أجل كولونيا)، التي تندّد بـ «انتشار الإسلام في ألمانيا» وتركز حملتها بصورة خاصة ضد بناء مسجد كبير في كولونيا. كذلك سعت الحركة إلى إكساب المؤتمر بعداً أوروبياً، حيث أعلنت عن مشاركة شخصيات أوروبية من أقصى اليمين المتطرّف، أمثال النائب الأوروبي عن حزب «إف. بي. أو» النمساوي، أندريا مولزر، والنائب الأوروبي الإيطالي عن «رابطة الشمال»، ماريو بورخيزيو. وأحد مبررات حركة «برو كولن» لموقفها من المهاجرين المسلمين هي فشلهم في الانخراط في المجتمع الألماني وعدم احترام ثقافته، حسب قولها. لكن رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الألماني، روبرت بولينتس، يرى أن الردود العنيفة ليست الحلّ الأمثل لمشكلات الاندماج، التي يعترف بوجودها، ويعتبر أن الحلّ الأمثل هو الحوار من أجل معالجة الأمور جذرياً. ويرى خبير الحركات اليمينية المتطرّفة، فولجانج كابوست، أن حركة «برو كولن» ليست شعبية أو يمينية وإنما يمينية متطرّفة، عازياً ذلك إلى ماضي الشخصيات البارزة في الحركة، حيث كان معظمهم أعضاء في «الحزب الألماني القومي» (الحزب النازي) أو «حزب الجمهوريين» (أيضاً حزب يميني متطرّف)، كما قاموا بتأسيس «رابطة الألمانية للشعب والوطن». ويتابع كابوست قائلاً: «كل هذه الأحزاب والمؤسسات، التي شارك فيها أعضاء الحركة، موسومة بالتطرّف اليميني والعنصرية والعداء للأجانب». وقد استعدت مدينة كولونيا للمؤتمر، ليس فقط بأكثر من ثلاثة آلاف شرطي لحفظ الأمن، وإنما بمعارضة شعبية واسعة ومتنوعة الأطياف للمؤتمر. فبدأ على شعارات الحركة التي وصفت بالمستفزة، نظم بعض الناشطين أمسيات من أجل التوعية بأخطار اليمين المتطرّف. وتمّ الإعلان عن تنظيم نحو ٢٠ تظاهرة مناوئة للمؤتمر.



الأوروبيون يصفون حساباتهم مع واشنطن في إطار الأزمة المالية

وقد تغيرت المعطيات مع الأزمة ولا سيما مع شبه إفلاس مصرف «نورذرن روك» الذي أقنع البريطانيين بضرورة المضي قدماً في أوروبا. ويدرس الاتحاد الأوروبي حالياً مشروعين رئيسيين أحدهما يهدف إلى تنظيم صارم لنشاطات وكالات التصنيف التي يفترض بها أن تتحقق من قدرة المقرضين والمتهممة حالياً بأنها لم تقم بعملها على أفضل وجه.

وعرضت المفوضية الأوروبية كذلك نصاً لحصول تنسيق أفضل على مستوى الاتحاد الأوروبي في مجال الإشراف على قطاع التأمين. وينتظر صدور مشروع مائل بالنسبة إلى المصارف في غضون شهر بغية وضع هيكليّة أوروبية شاملة تأخذ في الاعتبار عمليات الدمج العابرة للحدود المختلفة في السنوات الأخيرة.

ومع أن الاتحاد الأوروبي يطرح نفسه مثلاً يحتذى به في إطار التنظيم، إلا أن الدول الأعضاء فيه تواجه مشكلات في الاتفاق في ما بينها حول تفاصيل هذا المشروع الأخير الذي يعتبر أساسياً. وقال خواكين ألمونيا، المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية، يوم الخميس الماضي «ينبغي علينا تسريع وتيرة التنسيق على المستوى الأوروبي. علينا أن نمضي قدماً بسرعة أكبر. لا يمكننا أن ننتظر أن تواجه مؤسسة مالية لها نشاط في سبع أو عشر دول من الاتحاد مشكلات كما شهدنا مع (ليمان براذرز) أو (بير ستيرنز)».

ولخص مصدر مطلع من الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي الوضع بقوله «في البداية كان الجميع متفقاً على القيام بشيء ما لكن عندما وصلنا إلى الأمور الملموسة أصبح النقاش أكثر صعوبة لأن الفكرة هي منح المزيد من الصلاحيات إلى هيئة الإشراف في البلد الذي يوجد فيه مقرّ المجموعة» مقارنة مع الدول التي تستقبل فروعاً للمجموعة. وهذا الأمر يؤدي إلى قضم بعض الصلاحيات الوطنية. لكن تصاعد الأزمة قد يؤدي إلى زوال آخر التحفظات. وأوضح المصدر «الكل مدرك ضرورة التحرك».

يعتبر الأوروبيون أن الأزمة المالية الحالية عززت موقفهم الداعي إلى تعزيز مراقبة الأسواق سريعاً في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية التي يتهمونها بأنها رفضت لفترة طويلة التدخل باسم الليبرالية.

وحذّر رئيس الوزراء الفرنسي، فرنسوا فيون، الذي تتأسس بلاده الاتحاد الأوروبي حالياً، مساء يوم الخميس الماضي، قائلاً: «لا يمكننا أن نقبل بتحمل الأضرار الناجمة عن نقص في الإشراف والتنظيمات». وأضاف «في الولايات المتحدة الأمريكية، الأطراف المالية تتحمل مسؤولية كبيرة في ما ينبغي أن نسميه انحرافاً للرأسمالية»، مشدداً على أن «أوروبا تتوقع من السلطات الأمريكية أن تتحمل مسؤوليتها».

والتعبئة الكثيفة لأموال المكلفين في الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة هذه الأزمة الكبيرة والتأمين شبه الكامل لشركة التأمين «أيه آي جي» في بلد تعتبر فيه الرأسمالية الأمر والنهي، ووعود واشنطن بتنظيم أفضل مستقبل للأسواق، تعيد إلى الواجهة دور الدولة وضرورة عدم ترك السوق وحدها بالكامل.

وقال جان كلود يونكر، رئيس اجتماع وزراء المالية في منطقة اليورو، ساخراً هذا الأسبوع في بروكسل «أنا فعلاً مندهش من رؤية العالم الأنجلو-ساكسوني يتعامل مع الأمور بالطريقة نفسها التي كنّا لنختارها لمواجهة هذه الظاهرة». وأضاف «يدركون مجدداً أننا بحاجة دوماً إلى حكومات».

وقبل اندلاع الأزمة المالية كانت دول الاتحاد الأوروبي القارية تدعو في المنتديات الدولية مثل «مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى» من أجل اتخاذ إجراءات ملزمة لضبط المضاربات المالية، ولا سيما في إطار «صناديق التحوط»، لكن لم تكن تلقى أذاناً مصغية. وبقيت دعوات ألمانيا العديدة في هذا المجال منذ مطلع عام ٢٠٠٧ من دون أي جدوى بسبب معارضة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.



تناولت الصحافة الخليجية العديد من الموضوعات المتنوعة، خلال الأسبوع الماضي:

«فتوى اللحيان».. معارضة واسعة

انتقدت الصحف الخليجية، خلال الأسبوع الماضي، الفتوى المثيرة التي أصدرها الشيخ صالح اللحيان، رئيس مجلس القضاء الأعلى في المملكة العربية السعودية، التي أجاز فيها قتل ملاك الفضائيات العربية الذين وصفهم بـ «المفسدين في الأرض».. فتحت عنوان «أخطأ اللحيان.. غفر الله له» أكد محمد الحمادي في صحيفة «الاتحاد» الإماراتية أن كل ما نتج بعد هذه الفتوى، ما هو إلا تقليد للمواقع من جديد، موضحاً أنها جعلت المشككين والمتشككين يصوبون سهامهم إلى الإسلام من جديد، وجعلت المتسائلين يعيدون أسئلتهم التي كادوا ينسونها، وهي: هل الإسلام دين عنف ودين قتل ودين إرهاب؟ هل مسألة القتل في الإسلام بهذه البساطة بحيث يباح دم الإنسان، ويصبح في حكم الميت فقط لأن أحد المشايخ في لحظة حماسة أو لحظة عدم تركيز، أطلق فتواه بقتل إنسان مسلم أو غير مسلم وأهدر دمه لمن يريد أن يقتله؟

وفي صحيفة «أخبار الخليج» البحرينية كتب عبدالله الأيوبي يقول: إن مثل هذه الفتاوى لا تؤدي إلى فتح الأبواب على مصاريعها لإحكام شريعة الغاب في المجتمعات، وإنما تؤدي إلى إلغاء النظام والقانون الذي يحكم علاقات الأفراد والمؤسسات في المجتمع. فتاوى قتل الأنفس لمجرد أن تختلف مع أصحابها في آرائهم، أو اتهامهم بنشر أفكار لا تستقيم وما يراه بعضهم متماشياً مع معتقدات هذا المجتمع أو ذاك، لا تسيء إلى مصدر الفتوى نفسه، وإنما تشوه صورة التعاليم التي تركز إليها، موضحاً أنه إذا كان الهدف من الفتوى هو إصلاح المجتمع وتحسينه من الممارسات الخاطئة والدعوات المسيئة، فإن وسيلة القتل والتصدي العنيف لمن يعتقد أنه يتسبب في مثل هذه المساوئ، ليست هي الأسلوب الأمثل، ولا هي الطريقة القادرة على الإقناع بصحة الهدف وسلامته، لأن مثل هذا الأسلوب من شأنه ألا يؤدي فقط إلى تشويه معنى الفتوى والغرض منها، وإنما إلى تأليب الشعوب الأخرى علينا.

وتحت عنوان «يكفي فتوى» تساءل قحطان القحطاني في الصحيفة ذاتها: هل كل من يعتقد أن هذه القناة الفضائية أو تلك مفسدة، يجوز له أن يشهر سلاحه، ويقتل صاحبها، بغض النظر عن مقياس الفساد لدى هؤلاء؟ ولم كل هذا العنف

والتحريض على هدر الدماء؟ وهل الفضائيات العربية هي المفسدة فقط؟ وهل الفساد موجود في الفضائيات فقط؟ انظروا حولكم، ألا يوجد فساد في البيوت، وفي العمل، وفي البيع والشراء، وفي صدقنا وإيماننا بما نقوم به من أعمال؟ الفساد في كل مكان بيننا، فهل هي دعوة إلى فناء البشرية؟

وفي صحيفة «الشرق» القطرية كتب خالد الحروب يقول: يعيدنا هذا مرة أخرى إلى مسألة دور الفتوى الدينية في حياة المسلمين المعاصرة. مؤكداً أنه لا يمكن الاستغناء عن الفتوى للأفراد الملتزمين الذين يريدون ممارسة حياتهم بما يتفق مع قناعاتهم الدينية، وهذا هو المحل الوحيد المقبول لاشتغال الفتوى. وأضاف أنه ما بعد الحيز الخاص يجب رفض تداول الفتوى جملة وتفصيلاً، أي أن يتم استخدامها لتعزيز ممارسة، أو قمع، وليس رأياً أو وجهة نظر، مما له علاقة بالشأن العام.

قضايا وهموم خليجية

في صحيفة «العرب» القطرية كتب علي الظفيري مقالاً حمل عنوان «خليج غير آمن» أكد فيه أن الدول الخليجية تواجه أزميتين رئيسيتين هما: الأمن، والاختلال الفاضح في التركيبة السكانية، وقال: لا يبدو حتى هذه اللحظة أنها -منفردة أو عبر منظومة «مجلس التعاون»- تنجح في تقديم حلول جذرية تسهم في تحجيم خطر هاتين المعضلتين. موضحاً أن ما يزيد الأمر سوءاً أن كلتا القضيتين تزداد تعقيداً مع مرور الزمن، ما يتطلب جهوداً مضاعفة لتحجيمهما، عوضاً عن القضاء عليهما بشكل جذري. مشيراً إلى أن الدول الخليجية، وإن كانت تشكو ضعفاً في قدراتها العسكرية، وتستشعر على الدوام تهديداً خارجياً يمس سيادتها واستقرارها، فإن اختلال تركيبها السكانية بنسب غير عادية يمثل الجانب الداخلي للخطر الأمني الذي يترتب بمنجزها التنموي طوال عقود من النفط والعائدات المالية منقطعة النظير، وإن كانت تظاهرات عمالية بسيطة في دبي والكويت للمطالبة بالأجور وحقوق أساسية أخرى، قضت مضاجع الحكومات الخليجية، وأثارت الرأي العام، وتصدرت الصحف ونشرات الأخبار، فكيف ستكون الحال إذا حدث ما هو أكبر؟

وتحت عنوان «العمالة الخليجية: سوء استغلال» كتب عبدالله خليفة في صحيفة «أخبار الخليج» يقول: إن الاستغلال حين يتجاوز القوانين الإنسانية العالمية، ويصير



كما أشار التقرير إلى الزيادة الكبيرة في قيمة الإنتاج الكلي الخليجي للسلع والخدمات (الناتج المحلي الإجمالي) بنسبة ٣٦٪ بين العام الماضي ونهاية هذا العام، من نحو ٨١٠ مليارات دولار أمريكي إلى نحو ١,١ تريليون دولار، منها أكثر من نحو ٦٠٠ مليار دولار ناتجة عن القطاع النفطي فقط.

وتحت عنوان «تريليونات الخليج تذوب خارجياً» كتب راشد الفوزان في صحيفة «الرياض» السعودية يقول: إن أزمة الرهن العقاري والأسواق المالية الأمريكية والأوروبية، تحتاج إلى سيولة، وقد أتت لها من دول خليجية لا تعرف ماذا تفعل بسيولتها، وضحت تعتقد أن الأسعار رخيصة ولكن الرخيص رخص أكثر، وشطبت أصول بنوك ورؤوس أموال لها، وحُفِّض ذلك الاستثمارات المالية للدول الخليجية، مضيفاً أن دول الخليج وصناديقها السيادية الآن، تخسر بقسوة من خبراء الاستثمار لديها، والبنوك والمؤسسات المالية تخسر بقسوة من خبراء الاستثمار لديها، ورواتب تدفع وبدلات بالملايين في ماذا؟ لتحقيق خسائر لها!! وتساءل: أليس من باب أولى أن تستثمر أموالنا في بلادنا ودول الخليج؟ منها تنمساك الأسواق، وتقتنص الفرص، وتحقق الأرباح دون أي عواطف أو أي عوامل أخرى من منطق الربح والخسارة، وأن يشجع طرح مزيد من الشركات، ويستفاد من التريلونات المكدسة في دول الخليج في بلادها.

وحول منظومة «مجلس التعاون» كتب إبراهيم الشيخ مقالاً في صحيفة «أخبار الخليج» البحرينية قال فيه: قبل أشهر قليلة من انعقاد القمة المقبلة، يحق لنا أن نتساءل: ماذا قدمت تلك المنظومة لشعوب المنطقة؟ هل استطاعت تحقيق شبكة نقل متطورة بين دول المنطقة، يتنقل الجميع خلالها بأحدث وسائل المواصلات وأرخصها، من دون تعقيدات؟ هل استطاعت تلك الدول أن تنتقل في أدائها الفعلي لعمل المنظومة الموحدة في الاقتصاد والزراعة والتجارة، بل وحتى السياسة في ما يتعلق بسياستها الخارجية؟ هل استطاعت تلك الدول بناء قوة عسكرية مشتركة، يمكن الاعتماد عليها في مواجهة الخطر الإيراني؟ هل استطاعت تلك الدول الاتفاق على عملة خليجية موحدة، ترفع من اقتصادات تلك الدول في عالم أصبح يؤمن بالوحدة والتجمع؟ هل استغلَّت جميع دول المنطقة الطفرة النفطية لإثراء المواطن الخليجي، وحمايته من غول ارتفاع الأسعار؟ هل استطاعت تلك الدول القيام بمشروعات مشتركة تُثبت قوة اللحمة بين دول المنظومة؟

استغلالاً بشعاً، يغدو مخرباً للأرض الاقتصادية ويشبه حرق الحقول. موضحاً أن العديد من أرباب العمل في الخليج استفادوا من غياب بنى اقتصادية عريقة، وغياب القوانين الدقيقة في صياغة الظواهر الاقتصادية المعاصرة، فاهتبلوها فرصة لتجميع الثروات السريعة على حساب الأرض والمياه والإنسان. مضيفاً أن العقود غير دقيقة في صياغتها لحقوق العمال، والموردين يجلبون العمالة بمبالغ ويؤجرونها لتدفع الريع الإقطاعي لهم، فيما يذهب العمال إلى أرباب العمل ليقدموا لهم قوة عملهم ليحصل هؤلاء على الربح. وقال: أشارت دراسات إلى أن الفجوة بين الأجور في دول الخليج وبعض النظم الاقتصادية الآسيوية يتم ردمها بسرعة، ما خفَّ جاذبية السوق الخليجية للعمال المهرة.

وفي صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية أوضح عبدالرحمن الراشد أنه ليس صعباً فهم ظاهرة تكاثر الجرائم، خاصة السرقات بين العمالة الرخيصة في الخليج التي صارت هدفاً للنقد في الصحافة، ما دام العامل من هؤلاء لا يتعدى راتبه ثلاثمئة دولار في الشهر، وتصادر منه الشركة التي يعمل فيها مبلغ مئتي دولار نظير تأمين السكن والأكل!! مضيفاً، أن العامل لم يأت لبناء البلد ولا للترفيه عن المواطنين، بل لمهمة محددة، وهي إعالة عائلته. ومئة دولار في الشهر ستدفعه للسرقة، ما يفرض على الدولة دفع مبالغ طائلة لحماية المجتمع، وأكثر بكثير من تصحيح الوضع المعيشي لهؤلاء العمال. وطرح الراشد حلاً لهذه الأزمة عن طريق وضع حد أدنى لأجور هذه العمالة، وذلك أولاً لتحقيق العدالة لهذه الفئة، وثانياً لحماية المجتمع من بضع شركات وكفلاء أثروا من التجارة في العمالة.

وحول اقتصادات منطقة الخليج كتب بدر الدين عبدالرحيم مقالاً في صحيفة «الخليج» الإماراتية حمل عنوان «تحديات اقتصادية خليجية»، أشار فيه إلى نتائج تقرير صدر أخيراً لـ«دائرة البحوث الاقتصادية» في «بيت التمويل» الكويتي، وتناولته الصحف المحلية والإقليمية، قائلاً إن الجديد في هذا التقرير هو التوقعات المستقبلية في المدى القريب لبعض مؤشرات الأداء الرئيسية للاقتصادات الخليجية في ظل الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية المحيطة والمتوقعة، التي لها تأثيراتها في مسار الاقتصادات الخليجية. موضحاً أن من أهم نتائج التقرير أن الازدهار الاقتصادي الذي تحقَّق في دول «التعاون» خلال السنوات القليلة الماضية ربما يتصاعد أيضاً في السنوات المقبلة، نتيجة لاستمرار العوامل التي أدت إلى ذلك.

